مرة أخرى عن سلطة الكهنوت السياسية

كرم نعمة
كاتب عراقي
مقيم في لندن

ليس بمقدور أي من السياسيين العراقيين رفض تلك السلطة، فهي بمثابة إرشادات مقدسة وحكيمة يجب الخضوع سياسيا لها وقبل ذلك الترحيب بها، بغض النظر عن مضمونها. فسلطة المرجع الشيعي الأعلى آية الله علي السيستاني لا يمكن أن تجانب الحكمة، ولا تفكر إلا بمصلحة العراقيين.

لكن، حيال سؤال صار يتردد في العراق منذ عام 2003: من أضفى على السيستاني رجل الدين المعني بأصول الفقه الشيعي، شرعية سياسية؟ لا تأتي أي إجابة، إن لم يصادر حق السائل في السؤال وتصفيته من قبل المتشددين الشيعة.

وفي أفضل الأحوال تأتي إجابات مخاتلة وباردة في مشهد سياسي عراقي ملتهب عندما تزعم بثقة أن السيد السيستاني لا يتدخل في الشأن السياسي، ويكتفي بالنصح! ذلك ما يعبّر عن طبيعة الدولة الدينية الموازية القوية والثرية معا في العراق.

التصريحات بشأن نتائج الانتخابات لا تعني محمد رضا السيستاني عندما يلتقي في النجف قادة الأحزاب الشيعية من أجل التوافق وحده ولا شيء غيره لكن على ماذا التوافق إن لم يكن على خيار المرجعية

سلطة مرجعية النجف التي تدير أموالا تعادل ميزانيات دول، وتمتلك مؤسسات اقتصادية ومعاهد ومشاريع كبيرة، لا تخضع للدولة العراقية "إن وجدت دولة وفق مفهومها".

الأهم من ذلك ما تمتلكه من سلطة عسكرية أو ما يسمّى حشد المرجعية، أو حشد العتبات المكون من فرقة "الإمام علي القتالية" وفرقة "العباس القتالية" ولواء "علي الأكبر" ولواء "أنصار المرجعية". وتضم حوالي عشرين ألف عنصر ترفع شعارها المعهود "حاضنة الفتوى وبناة الدولة".

لكن السؤال عن أي دولة تتحدث هذه الميليشيات التي لا يديرها الجيش العراقي، ثم أي مفهوم لدولة تدار بالفتاوى الدينية؟

إننا نتحدث عن دولة متكاملة بأموالها وقواتها القتالية داخل الدولة العراقية، الأهم من كل ذلك، أنها لا يمكن أن تخضع للمحاسبة المالية ولقوانين الدولة وسلطتها.

المرجعية موجودة منذ عقود في العراق، وتحديدا في مدينة النجف الأشرف، وكانت تدير شأنها الفقهي والتشريعي والدراسي وتقبل أموال الزكاة والتبرعات من خارج العراق. لم تصبح دولة بتلك القوة المالية والسياسية إلا بعد عام 2003.

كانت الدولة العراقية قبل 2003 تسمح لمعاملات المرجعية، وخصوصا المالية منها وباستثناءات خاصة لها عندما تتواصل مع جهات محلية أو خارجية. لكن عندما تمر معاملات المرجعية عبر المؤسسات الحكومية للدولة العراقية، كانت تعامل وفق القوانين المعمولة.

واحدة من أشهر الرسائل الخاصة التي بعثها المرجع الشيعي السابق أبوالقاسم الخوئي إلى رئاسة الجمهورية آنذاك، تعاتب الحكومة على فرض رسوم عليها بعد وصول كمية من مكيفات تبريد من خارج العراق لمدارس الحوزة.

وعندما وصلت رسالة الخوئي إلى الرئيس العراقي آنذاك أحالها إلى الجهات الأمنية، التي ردت على المرجعية بأنه لا يمكن أن تدخل معدات بهذه الكمية الكبيرة عن طرقات مؤسسات الدولة، من دون أن تفرض عليها الشروط القانونية المعمول بها للاستيراد. وذكّرت الجهات الأمنية المرجعية أنها سبق وأن تلقت مبلغا ماليا كبيرا تبرعا من جهات خارجية، فصدر قرار من أعلى السلطات الحكومية آنذاك يقضي بتسليم المال إلى المرجعية كاملا بلا أي رسوم وفق اعتبارات وقوانين الهدايا.

تلك واحدة من القصص التاريخية في علاقة المرجعية مع الحكومة آنذاك، لا يمكن في أي حال من الأحوال أن تتكرر اليوم وفق مفاهيم الدولة الوطنية.

فمرجعية السيستاني الدينية هي دولة مستقلة عن الدولة العراقية تمتلك القوة والسلطة للتأثير في ما يحصل بالعراق، من إقرار الدستور الجديد مرورا بقوانين الانتخابات حتى اختيار شخصية رئيس الوزراء. وتجربة السنين الماضية كشفت لنا بلا مواربة، أن من لا ترضى عليه مرجعية النجف لا يمكن أن يمر إلى رئاسة الحكومة في المنطقة الخضراء.

ومع الأزمة الشيعية الشيعية بعد الانتخابات البرلمانية، تحضر السلطة السياسية للمرجعية، وفي ظاهرها التوفيق بين الكتل الشيعية على رئيس وزراء، وفي حقيقة الأمر أنها تعرض ما تريده بلا تهديد ووعيد. لكن من يمتلك الجرأة على رفض خياراتها.

السيد علي السيستاني، رجل خارج التاريخ، زاهد بالحياة لا يغادر منزله المتواضع في النجف إلا نادرا، ولا يقابل السياسيين، لا يتكلم. لا يظهر على شاشات التلفزيون، ولا توجد أي معلومة تؤكد أنه يشاهد التلفزيون أصلا! لكن كل هذا الزهد والتواضع الذي لا يمكن لأي متابع موضوعي التشكيك به. يمكنه أن "يحكم" بطريقة أو بأخرى السياسة العراقية. وأن ثروة المرجعية المالية التي يقف على رأسها رجل دين زاهد، ليس من أجل فقراء العراق، مع أنها تستحصل في معظمها من أموال العراقيين.

اليوم يقوم محمد رضا السيستاني نجل المرجع الشيعي، بتحريك الباب الدوار الذي خرج منه السياسيون الفاسدون، كي يدخلوا ثانية. ليس المهم من يكون رئيس الوزراء القادم، سواء من التيار الصدري الفائز مبدئيا بالانتخابات، أو حتى نوري المالكي الطامح بقوة إلى ولاية جديدة. المهم أن محمد رضا السيستاني من سيحدد مواصفاته التي يباركها السيد الوالد!

كل ضجيج الخلافات والتصريحات المتصاعدة بشأن نتائج الانتخابات، لا تعني محمد رضا عندما يلتقي قريبا في النجف قادة الأحزاب الشيعية، من أجل التوافق وحده، ولا شيء غيره. لكن على ماذا التوافق، إن لم يكن خيار المرجعية.

هل، بعدها من يأتي ويشكك بسلطة ذلك الكهنوت الطائفي على الدولة العراقية وصناعة قرارها السياسي؟

حيال تلك القراءة المتشائمة لمستقبل العراق السياسي، يوجد خبر سعيد لم يتم الالتفات إليه كثيرا، بعد أن أهملت الغالبية العظمى من العراقيين رسالة السيد السيستاني التي حثتهم على المشاركة في الانتخابات والتصويت لخيار الأفضل. كانت المقاطعة واحدة من أروع الرسائل للعراق الدولة، وبداية الرسائل السيئة لسلطة المرجعية.

لقد وصلت الرسالة الوطنية العراقية بعدم الانصياع لتعليمات أو توجيهات المرجعية. وسيكون العراق سعيدا جدا لو أخبر أحدهم السيد السيستاني بعلاقة رسالته التي حث فيها العراقيين على التصويت، ونسبة مقاطعة الانتخابات التي فاقت التصور. وسيمسح العراق بعض دماء جراحه المثخن بها، إن علم أن هتاف "خدعتنا المرجعية وجلبت لنا السرسرية" قد وصل إلى مسامع السيد السيستاني بعد أن هتف به العراقيون في وجوه إبراهيم الجعفري ونوري المالكي وعمار الحكيم... وسيكون الهتاف أشد بوجه مقتدى الصدر!

عراق ما بعد 10 تشرين

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

لم ينتظر النظام الإيراني طويلا، بعد أول أيام الغزو الأميركي، ليفتح حدوده مع العراق، ويبدأ بضخ الأمواج البشرية المسلحة الطائفية المتطرفة التي كان قد أنشأها في أحضانه أيام حربه مع العراق 1980 – 1988، بكامل سلاحها الثقيل والخفيف، بذريعة أنهم عراقيون كانوا أسرى ومهجّرين، ويعودون إلى بلادهم.

ومكافأة له على تعاونه العميق مع الولايات المتحدة الذي سهّل لها غزو العراق كانت الجيوش الأميركية تغض النظر وتتسامح وتسهّل له مقاسمتها في احتلال العراق، بعد أن عجز عن ذلك في حربه الضروس التي دامت ثماني سنوات فقَد فيها مئات الآلاف من أبنائه، وكل ثرواته، دون أن يفلح في الانتصار.

الأوساط الشيعية التي كان يروج لكذبة كونها الحاضنة المذهبية المخلصة للاحتلال الإيراني برهنت بالتظاهرات والانتفاضات والنشاطات الشعبية على أن ثوابت المجتمع العراقي القائمة على الاستقلالية المتوارثة تبغض الوجود الإيراني وترفضه

وبتقيّة بالغة راح يبرّر احتضان الميليشيات وتسليحها وتزويدها بالخبرة القتالية والسياسية، بمزاعم وشعارات دينية مذهبية تمكن من تمريرها على المتدينين الشيعة العراقيين، وخصوصا منهم السذج البسطاء الذين صدقوا أن سلاح الميليشيات وحروبها التهجيرية والترويعية، وحملات القتل والإخفاء القسري التي تمارسها ضد الآلاف من سكان مدن وقرى سنية حول بغداد وفي ديالى والأنبار وصلاح الدين، تارة بحجة أنهم صدّاميون، وأخرى دواعش إنما يحمي تشيعهم من غدر أحفاد يزيد، ويعجل بقيام دولة الإمام الغائب التي لن تقوم إلا بإسقاط أنظمة الحكم الكافرة، وتحرير القدس، ومحو إسرائيل.

ولكنّ هؤلاء المستغفلين كانوا قلة. أما الغالبية العظمى من العراقيين الآخرين، شيعة وسنة، عربا وغير عرب، مسلمين ومسيحيين، فقد كانت واعية ومتيقنة من أن هدفه الحقيقي المخفي هو تنفيذ وصية الخميني بضرورة احتلال العراق والزحف منه إلى دول المنطقة الأخرى، لاحتلالها، أو تركيعها، وصولا إلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، وخليج عدن، وبحر العرب، وخليج عمان، والخليج العربي، وإعادة إحياء إمبراطورية فارس التي هدّمها العرب قبل ألف وأربعمئة عام.

ولا يُنكر أن هيمنة السلاح الإيراني أحدَثت شقوقا عميقة في اللحمة الوطنية العراقية، وشجعت على توسيع وتعميق وتدوير فساد الطبقة الحاكمة، وانهيار الخدمات، وتدهور الحياة المدنية والأمنية والصحية والاقتصادية والثقافية والتعليمية، بهدف إنهاك الدولة وتفتيتها وإنهاك شعبها وتعجيزها عن الثورة ضد احتلاله في يوم من الأيام.

ولكن نتائج الانتخابات الأخيرة كشفت أن أكثر العراقيين رفضا للاحتلال الإيراني، وإصرارا على الخلاص منه، هي الأوساط الشيعية التي كان يروج لكذبة كونها الحاضنة المذهبية المخلصة لاحتلاله. فقد برهنت، بالتظاهرات والانتفاضات والاعتصامات والنشاطات الأخرى الشعبية المتواصلة، على أن ثوابت المجتمع العراقي القائمة على الاستقلالية المتوارثة تبغض الوجود الإيراني، وترفضه، وتصرّ على مقاومته والخلاص منه، رغم كل قوافل الشهداء والجرحى والمغيّبين التي كانت تقدمها في مواجهتها البطولية مع وكلائه، وهي تهتف، (وعَد وعد، إيران ما تحكم بعَد).

ولقد ظهر ذلك بكل وضوح في خسارة أحزابه الكبيرة ذات النفوذ الحكومي والميليشياوي والمالي والعسكري غير المحدود، مقابل فوز مرشحين أفراد مستقلين لم يملكوا للإنفاق على دعاياتهم الانتخابية سوى بضعة دنانير.

والأكثر تدليلا على عمق الكراهية التي يكنّها العراقيون له ولأحزابه وميليشياته أن الغالبية العظمى من حمَلة سلاح الحشد الشعبي والفصائل المسلحة الولائية التي كان يُعتقد بأنها خالصة الولاء له ولخدمته تمنعت، وتكبّرت، وتجبّرت، وأدارت ظهرها له، وأعطت أصواتها لخصومه المستقلين وللقادمين من ساحات انتفاضة تشرين.

ومن هنا يتأكد لمن يريد أن يدقق في حقيقة الوجود الإيراني في العراق وحدوده أن جميع الجراح التي أحدثها الإيرانيون ووكلاؤهم العراقيون في المجتمع العراقي ظلت جراحا سطحية خارجية لم تنفذ إلى ما وراء هذا المجتمع العصيّ على الاختراق، وستشفى بأسرع مما يتوهمون.

فقد ظلّ وجودهم في جميع المناطق العراقية، خصوصا في محافظات الوسط والجنوب المتهمة بأنها إيرانية الولاء، محصورا في كتائب الحشد الشعبي والفصائل المسلحة الأخرى، وفي أجهزة الحكومة المهمة ومؤسساتها السيادية، وفي شرائح (شعبية) محدودة معزولة ربطت نفسها بالوجود الإيراني، إما جهلا أو احتياجا لمصدر ارتزاق.

وأهم ما أظهرته القراءة المتأنية لنتائج الانتخابات النهائية أن ثلاثة أرباع الشعب العراقي قاطعت هذه الانتخابات، وأن الربع الباقي ذهبت أكثرية أصواته لجهات غير مملوكة لإسماعيل قاآني، بل لمجاميع أخرى معادية له ولأتباعه الولائيين.

ولو حدثت معجزة وأعيدت الانتخابات، وتراجع المقاطعون عن مقاطعاتهم، لخرج وكلاؤه، جميعُهم، من المولد بلا حمص، ولشاهد العالم كبارَهم وصغارهم وراء القضبان يحاكمون على جرائم ثماني عشرة سنة دامية لا تغتفر.

ثم، من أهم منافع الانتخابات الأخيرة، رغم كل نواقصها وعيوبها، أنها أسقطت الأكذوبة القائلة بأن السلاح الإيراني موجود في العراق للدفاع عن الطائفة الشيعية وحفظ حقوقها.

فقد جاء تهديد "تنسيقية الفصائل المسلحة" الخاسرة في الانتخابات باللجوء إلى "القتال في حال تم المساس بالمتظاهرين الرافضين لنتائج الانتخابات" ليفضح أن هذه الميليشيات لن تتورّع عن حرق البلاد والعباد، عندما يأمر الولي الفقيه، حين تتعرض مصالحهم إلى خطر، مع العلم أن أغلب المغضوب عليهم من أعدائها الفائزين في الانتخابات هم من أهل محافظات الطائفة الشيعية، تحديدا.

فقد قالت التنسيقية في بيان لها "نحذر تحذيرا شديدا من أن أيّ محاولة اعتداء أو مساس بكرامة أبناء شعبنا في الدفاع عن حقوقهم، وحفظ حشدهم المقدّس، فضلا عن إخراج القوات الأجنبية من بلدهم، فإنها سَتُواجَه برجال قُلُوبُهُمْ كَزُبَر الْحَدِيد، وقد خَبِرَتْهُم سوحُ القتال، ولاتَ حينَ مَندَم".

ولكن أكبر نعمة أهدتها لنا الانتخابات العراقية الأخيرة أنها أثبتت للعراقيين واللبنانيين والسوريين واليمنيين، تحديدا، أن الوجود الإيراني في العراق، رغم كل بيادر سلاحه، وكل جبروته وأساليبه القمعية الهمجية، نمرٌ من ورق، ونقطة في بحر المجتمع العراقي الأصيل.

وشكرا لكم، وبلا حدود، يا شباب انتفاضة تشرين، فقد لو يتُم ذراع هذا النظام المنخور من داخله، وأعدتم إلى شعبكم الأمل في خلاصٍ قريب.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk